المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الاربعاء 26-08-2009 العدد 3404
12

الهيئة المنظمة تستشرف الآثار المستقبلية لتحرير الاتصالات: الخلوي ينعكس ١٦٪ نمواً والحزمة العريضة ٥٤ ألف وظيفة

تتوقع «الهيئة المنظمة للاتصالات» ارتفاع نمو الناتج المحلي المجمل ١٦ في المئة بحلول نهاية عام ٢٠١٤، بعد تحرير سوق الهاتف الخلوي، حيث أن كل زيادة نسبتها ١٠ في المئة في انتشار خدماته تنتج نمواً نسبته ١٠ في المئة، كما تتوقع أن يبلغ عدد المشتركين في خدمات الهاتف الخلوي ٢،٦٦ مليوني مشترك بحلول العام المذكور.

هذا ما أوردته الهيئة المنظمة في تقريرها السنوي، حيث اعتبرت أن الآثار المتوقعة لتحرير قطاع الاتصالات تُترجَم من خلال زيادة عدد مشتركي الهاتف الخلوي و«الحزمة العريضة»، ما يؤدي إلى منح الزبائن خيارات أفضل، وتحسين نوعية الخدمة وخفض الأسعار.

وتقول الهيئة إنها ترجمت رؤيتها لتحرير هذه الحزمة عبر مشروع الإستراتيجية الوطنية الخاص بها، والذي ركز على منافع نشر خدماتها على الاقتصاد الوطني ككل.

الهاتف الخلوي

تعكف الهيئة مع مستشاريها على تطوير برنامج «محاكاة لتطور سوق الخلوي» يأخذ في الاعتبار النمو في الاستعمال والاستثمارات والاختراق والإيرادات، وكذلك النمو في الطلب جرّاء إدخال سلّة عروض وتعرفات جديدة وأثرها في تغيّر نمط الاستعمال ونمو عدد المشتركين.

استناداً إلى هذا البرنامج، استطاعت الهيئة توقُّع أثر تحرير سوق الهاتف الخلوي في كلٍّ من التعرفات والاختراق. وقد أعدت الهيئة لهذا الغرض، ٣ سيناريوهات مختلفة، وأجرت لكل سيناريو تحليلاً لنمو الاختراق، وخفض التعرفات، وأثر ذلك في مستوى العائدات.

وأهمّ الافتراضات كان موعد خصخصة شبكتي «موبايل إنتريم كومباني١» و«موبايل إنتريم كومباني٢» وموعد دخول المشغّل الثالث إلى السوق. والسيناريو المعتمد هو سيناريو «التأخير» الذي يعكس الحالة الراهنة للسوق.

في سيناريو «التأخير»، تعتبر الهيئة أن خصخصة مشغّلي الخلوي الحاليين قد تحصل عام ٢٠١٠، على أن يدخل المشغّل الثالث إلى السوق عام ٢٠١١، وفي هذه الحالة، من المتوقع أن تبلغ نسبة اختراق الهاتف الخلوي ٦٠ في المئة على الأقل في غضون ٤ سنوات من تحرير القطاع. ويعني هذا أن عدد المشتركين في خدمات الهاتف الخلوي سيبلغ ٢،٦٦ مليوني مشترك بحلول عام ٢٠١٤.

وسوف يدفع دخول المشغّل الثالث أسعار خدمات الخلوي إلى الانخفاض، وتتوقع الهيئة أن يلجأ المشغّلان الحاليان إلى خفض أسعارهما حتى ٣٠ في المئة في البداية. وعلى المدى الطويل، من المتوقع أن تشهد الأسعار انخفاضاً بمعدل ٥ في المئة سنوياً، كما يُتوقّع أن يقابل انخفاض متوسّط أسعار الترابط والتخابر ارتفاع معدّل استخدام المشتركين الحاليين وازدياد عددهم.

واستناداً إلى الدراسات الدولية، تتوقع الهيئة زيادة قدرها ١،٢ في المئة في الناتج المحلي المجمل لكل زيادة نسبتها ١٠ في المئة في اختراق الهاتف الخلوي للسوق. مع تحرير سوق الخلوي، يُتوقع أن يصل النمو التراكمي للناتج المحلي المجمل بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٤ إلى ١٥،٩ في المئة، بدلاً من ٨،١٤ في المئة في حال عدم تحرير القطاع واعتماد توقع محافظ لنمو الناتج المحلي بنسبة ٢،٥ في المئة خلال ذلك.

● موظفان من «وحدة تقنيات الاتصالات» في مهمة ميدانية لضبط المخالفات

«الحزمة العريضة»

تشكل «الحزمة العريضة» محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتنمية وتتعدد منافعها على كلٍ من الشركات والمجتمع. وقد وضعت الهيئة إستراتيجية شاملة لتسريع انتشار هذه الحزمة وتوسيع فرص الحصول على خدماتها من قبل أكبر شريحة ممكنة من السكان على الصعيد الوطني.

١- منافع الحزمة العريضة

ترى الهيئة المنظمة في تقريرها أن للاستخدام الفعّال للحزمة العريضة تأثيراً كبيراً في تحفيز إنتاجية الشركات والحكومات. وسيكون لنشر خدمات هذه الحزمة أثر في نمو الشركات والإنتاجية والفعالية، من خلال تعزيز الابتكار وتسهيل العولمة. إذ سيرتفع معدّل إنتاجية الشركات المتوسطة الحجم المرتبطة بشبكة الإنترنت بخطوط تفوق سرعتها Mbps٢ بنسبة ٤ في المئة عن إنتاجية الشركات المرتبطة بشبكة الإنترنت بخطوط ذات سرعات ربط أدنى.

بعد تحرير سوق «الحزمة العريضة»، تتوقع الهيئة أن يبلغ عدد المشتركين في خدماتها ٤٠٠ ألف مشترك بحلول عام ٢٠١٩، مع سلّة عروض متقاربة جذّابة قيمتها بين ٤٠ و٥٠ دولاراً شهرياً للأفراد وبسرعة تصل إلى ١٠ (MBps) (الإنترنت الفائق السرعة، التصفّح ونقل البيانات، الترفيه الرقمي والفيديو، الاتصالات، الصوت)، مقابل سلّة متعددة الوظائف للشركات قيمتها حوالي ٦٠٠ دولار شهرياً (الإنترنت ونقل البيانات الفائق السرعة، الترفيه الرقمي والفيديو وعقد المؤتمرات عبر الإنترنت، الاتصالات الصوتية) بسرعة تصل إلى واحد (GBps).

واستشهدت الهيئة بدراسات تحليلية أُجريت في ١٥ بلداً من دول الاتحاد الأوروبي، لتقول إن ٧٠ في المئة من اختراق «الحزمة العريضة» المنزلية يسهم في نمو نسبته ١ في المئة من الناتج المحلّي، في حين أن اختراقاً نسبته ٩٠ في المئة يسهم بنسبة ١،٦ في المئة من هذا الناتج. وبالنظر إلى معدّل الاختراق المتدني جداً في لبنان حالياً، تتوقع الهيئة أن يكون للاعتماد السريع لخدمات «الحزمة العريضة» تأثير أكبر بكثير من الذي شهدته الأسواق الناضجة في الدول المتقدمة.

في جانب آخر، تظهر التجارب الرائدة والدراسات المتوافرة أثراً إيجابياً لانتشار «الحزمة العريضة» على مستوى التوظيف. حيث أن كل ١ في المئة زيادة في معدّل انتشار الحزمة العريضة، يوازيه ارتفاع في معدّل التوظيف بنسبة ٠،٢ إلى ٠،٣ في المئة سنوياً. وبحلول عام ٢٠١٧، وبعد تحرير خدمات الحزمة العريضة، من المتوقع أن ينمو حجم العمالة نحو ٥٤ ألف وظيفة جديدة على مدى ١٠ سنوات، من جراء انتشارها. وسيكون هذا التأثير الايجابي ظاهراً في استحداث فرص عمل في القطاعات ذات الصلة بنشاط الأعمال، بالرغم من صعوبة قياس هذا التأثير.

٢- الإستراتيجية الوطنية للحزمة العريضة

تناولت الهيئة في تقريرها «الإستراتيجية الوطنية للحزمة العريضة»، وهي مشروع باشرت به الهيئة بمساعدة برنامج «الشراكة من أجل لبنان». ومن شأن خطة الحزمة العريضة توفير أقنية تواصل بسرعات عالية، تتيح للمواطنين اللبنانيين إمكانية الحصول بشكل أسرع على المعلومات، وتغيير طريقة عيشهم.

في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨، نظّمت الهيئة، بالتعاون مع «الشراكة من أجل لبنان»، ورشة عمل حول الحزمة العريضة، جمعت فيها الأفرقاء الرئيسيين، وناقشت رؤيتها لتحرير السوق. وقد نوقشت خلال الورشة خطة التحرير الأولية على أساس النموذج الذي طوّرته شركة «سيسكو».

وفي آب (أغسطس) ٢٠٠٨، قدّمت إلى وزير الاتصالات مسودّة سياسة الحزمة العريضة تقوم على تأسيس بنى تحتية حقيقية مبنية على المنافسة في سوق الحزمة العريضة، من خلال منح رخصتي «حزمة عريضة وطنية» (إضافة إلى «ليبان تيليكوم») عبر مزايدة عالمية، لإنشاء شبكات رئيسية وفرعية وشبكات وصول، إضافةً إلى معبر اتصال دولي. وفي خطتها للتحرير، تعتزم الهيئة فتح سوق النفاذ عبر الحزمة العريضة، ضمن التوافر المادي لحيّز التردّدات.

وكخطوة أولية في خطة الهيئة للإصلاح وتحرير القطاع، وتطبيقاً للمادة ٤٨ من قانون الاتصالات رقم ٤٣١/٢٠٠٢، مُنح مقدّمو خدمات الإنترنت ونقل المعلومات الموجودون، في ٤ نيسان (أبريل) ٢٠٠٨، تراخيص موقتة، انتهت صلاحيتها في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨، وقد مدّدت الهيئة مؤخراً صلاحيات هذه التراخيص لغاية كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٩.

وبذلت الهيئة جهداً كبيراً على مدى عام، تحضيراً لتحرير سوق الحزمة العريضة. فقد أعدّت، بمساعدة مستشاريها، مسودّة «تراخيص الحزمة العريضة الوطنية»، فضلاً عن المتطلبات التقنية اللازمة لها ولـ«تراخيص النفاذ عبر الحزمة العريضة». وقد حُدّدت متطلبات التغطية بحدّها الأدنى باعتماد برنامج محاكاة تم تطويره لهذا الغرض يأخذ بعين الاعتبار سيناريوهات مختلفة تعتمد على المستوى المتوقع للاختراق، وعدد الشركات المرخص لها، وغيره. وسوف تُحدّد المتطلبات النهائية للتغطية في التراخيص، والتي يمكن أن تشمل موجبات إضافية غير تلك الناتجة عن استعمال هذا البرنامج.

كما شرعت الهيئة بالتحضير لتصميم المزايدة وقواعدها، آخذة بعين الاعتبار حسنات وسيئات إجراء مزايدة في جولة واحدة مقابل جولات متتالية.

كما نوقشت مسائل التوقيت والأولوية لكل نوع من التراخيص التي سوف تشملها المزايدة.

إن نجاح عملية تحرير الحزمة العريضة يتوقف على إصدار المراسيم المتعلقة بحقوق المرور والارتفاق على البنى التحتية المتوفرة، بما فيها تلك التابعة لوزارة الاتصالات. وتُعدّ الهيئة مسودّات هذه المراسيم لتقديمها إلى وزير الاتصالات في الفصل الأول من عام ٢٠٠٩.

كما تنكبّ الهيئة على إعداد نظام مشاركة البنى التحتية، الذي سوف يتيح المشاركة فيها بين مقدّمي الخدمات ذوي القوّة التسويقية المهمّة.

ومن ركائز تحرير الحزمة العريضة إعادة توزيع وإدارة حيّز التردّدات. وقد أصدرت الهيئة للاستشارات العامة في تشرين الأول ٢٠٠٨ خطة إعادة توضيب حيّز التردّدات. ذلك أن التوزيع الحالي للحيّز لا يتماشى مع المعايير الدولية، وهو يحدّ من المنافسة وإدخال التكنولوجيات الجديدة وتطوير السوق، كما أنه لا يعكس القيمة الحقيقية لهذا المورد النادر. والغاية من هذا المشروع هي:

- استيعاب زيادة المنافسة والنمو المستقبلي،
- تحسين مردود الجمهورية اللبنانية من استخدام الحيّز،
- الاستخدام الأمثل للحيّز،
- إعادة مواءمة التوزيع الحالي مع ما حدّده «الاتحاد الدولي للاتصالات» ومع التقدّم التكنولوجي.

نظرة مستقبلية

في عام ٢٠٠٩، تتوقع الهيئة تحقيق عدد من الأهداف الرئيسية لتحرير السوق بناءً على الأسس التي أرستها سنة ٢٠٠٨. وتشمل هذه الأهداف:

- إصدار تراخيص جديدة لمقدّمي خدمات الإنترنت ونقل المعلومات لتحفيز المنافسة وزيادة درجاتها.
- إصدار تراخيص الحزمة العريضة الوطنية المنصوص عليها في خارطة طريق الحزمة العريضة، ومنح تراخيص الحزمة العريضة والنقل الوطنية من خلال مزايدة عالمية.
- إتمام عملية الترخيص لشركة اتصالات لبنان بعد إنشائها، كونها المشغل الوطني التاريخي المدموج حالياً بوزارة الاتصالات / هيئة أوجيرو، ليصبح اسمها في المستقبل «ليبان تيليكوم».
- دراسة سياسات توزيع بطاقات الأرقام وإعادة التعبئة المقترحة من قبل مشغلي شركتي الخلوي الجديدين فور بلورتها من قبل المعنيين، واقتراح التعديلات التي تؤمن حماية حقوق المستهلك، وموافقة الهيئة عليها بعد ذلك للبدء في التنفيذ،
- دراسة اقتراحات مشغلي شركتي الخلوي ومكتب هيئة المالكين بخصوص مؤشرات جودة الخدمة ومدى التزامها بالمؤشرات والمعايير الملحوظة في نظام جودة الخدمة ومؤشرات الأداء الأساسية الصادر عن الهيئة، والموافقة عليها للبدء في التنفيذ.
- مراقبة دورية لجودة الخدمة ومؤشرات أدائها الأساسية لدى شركتي الخلوي، وإصدار التقارير الدورية الخاصة بذلك لإجراء المقتضى.
- المضي ببناء قدرة الهيئة وبنيتها التحتية، كي تقوم بأدائها بشكل فعّال.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"